فرصة اجراء تحولات معينة على بنية السلطة بما يكفل لها احتلال مراكز مقررة ضمن النظام . ان اطروحة انشاء تنظيم سياسي موحد في البلاد ، تمثل الطبعة الاكثر تنقيحا وتشذيبا لمفهوم وصفي التل في العمل السياسي . وهي طبعة مكيفة ومعدلة لاطروحات سابقة لم تعرف الحياة قط . ففي اوائل الستينات ، كان وصفي التل ينشط لطرح مشروع يسمح بانشاء احزاب سياسية في البلاد ، تتكون ضمن اطار النظام وشرعيته ، وتقتسم ادوار الحكم والمعارضة وفقا لمنظور ليبرالي يتيـــح فرص الصراع على السلطة علـــى أسس برامجية ، يوفـــر للنظـــام قواعد اســـتقرار سياسي نسبي ، ويقلل من الطابع العشوائي للصعود والهبوط للرموز السياسية في البـــلاد والتي تتم وفق « ارادة ملكية سامية » غير محكومة بنفوذ هذه القوة الاجتماعية او تلك ، هذا البرنامج السياسي او ذاك(٣) . ان وصفي التل ردد اطروحته هذه في فترة صعوده السياسي المفاجىء ، **وبدون اسناد اجتماعي من قاعدة النظام التقليدية** . وخرج من الظلال ، في فترة تنامي النفوذ الامبريالي في البلاد ، وخضوعها لنموذجه التنموي ، متسلحا بوزارة من **التكنوقراطيين والاداريين والمهنيين** ، الذين لم يسبق لهم ان شغلوا مناصب وزارية من قبل . وكان بينهم عدد من ذوي المسحة الوطنية والعصرية ، وعدد مـــن الحزبيين الديمقراطيين المرتدين . لقد كانت حكومته تلك (١٩٦٢) اشارة ذات دلالة للتحولات التي جرت على عدد من الفئات الاجتماعية « البرجوازية الكبيرة والمتوسطة » والتي باتت جزءا من قاعدة النظام الاجتماعية ، وذلك بعد ان افسحت سياسة الاستعمار الجديد الاقتصادية في البلاد المجال لتنامي الاستثمارات في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة ، مما عزز وضع هذه الفئات اقتصاديا واجتماعيا ، وأمكن حل تناقضها مع النظام بشكل ودي وضمن حصولها على نفوذ سياسي مواز ، يعبر عن نهجها وطموحها(٤) . وهكذا فان اطروحة تعدد الاحزاب جاءت متوافقة مع النموذج « الليبرالـــي » للتنمية والتطـــور الاقتصادي في الاردن ، والتي لعبت المساعدات والاستثمارات الامريكية دورا مهما فيها . كما قدمت الولايات المتحدة ومؤسساتها المتخصصة ، التوصيات المناسبة لنمط التنمية وشكل الاسهام الحكومي وحدوده . اي ان اطروحة تعدد الاحزاب كانت متوافقة مـــع موضوعات التنمية الليبرالية « المبادرة الحرة ، الحرية الاقتصادية .. الخ » ان برنامج السنوات السبع كان صدى مباشرا لهذه التوصيات ، فقد كانت السياسة الاقتصادية تتبنى تعاون القطاعين الحكومي والخاص ، وترك للدولة دور الاسهـــام في المشاريع العامة ، واحداث تسهيلات تحتية تعزز مبادرة القطاع الخاص (شق الطرق والمواصلات المختلفة ، مشاريع الري .. الخ) واسهام الدولة في تمويل المشاريع الانتاجية الكبيرة ، ثم طرح حصص الدولة فيما بعد للبيع للقطاع الخاص . بالاضافة الى احداث تسهيلات تشريعية مختلفة لحماية الانتاج المحلي واغراء القطـــاع الخاص بتوسيع مجـــال الاستثمار(٥) . اي ان وصفي التل ، قدم اطروحة الاحزاب المتعددة ، الى جانب اسهامه في احداث تطوير رأسمالي في البلاد (في شروط وآفاق كولونيالية) ، وتحديث قطاعات الانتاج واطارات الدولة . وجاءت بالتالي محاولته لبلورة اطاراته السياسية ، وتنمية قوته الاجتماعية . ان اطروحته هذه كانت **محاولة للبحث عن هذه الاطر** ، وهذه القاعدة الاجتماعية من الفئات **المتنورة والعصرية في قطاع الدولة والبرجوازية النامية ، المتصلة بالقطاع الحديث من الانتاج ، ومن التكنوقراط والمهنيين** ، ليواجه بهم الثقل السياسي لباقي الرموز التقليدية في النظام والمستندة الى قوى اجتماعية غير قادرة على طرح برنامج له جزالة برنامجه العصري وبريقه . ومن ثم فان هذه الاطروحة كانت كفيلة ــ ان تحققت ــ باهتدائه الى الاطر التي تبلور برنامجا يحظى بثقة القوى الاجتماعية النامية والتي تبحث لنفسها عن دور ارسخ في تقرير سياسة النظام ، وتضمن له ايضا البقاء في السلطة ، او الصعود اليها مجددا ، بهدف عقلنة اسلوب الصعود والهبوط من السلطة وتقنينه وفقا لقوانين واسس الصراع البرامجي بين الفئات والشرائح الطبقية المشكلة